«وربة»: ترتيب صفقة إصدار صكوك لصالح بنك دبي الإسلامي بـ 750 مليون دولار

ثويني الثويني

الثويني: الاكتتاب سجل نجاحاً كبيراً حيث فاق الطلب 2,7 ضعف حجم الإصدار

نجح بنك وربة في ترتيب صفقة إصدار صكوك لصالح بنك دبي الإسلامي، حيث شهدت الصفقة طلبا قويا فاق التوقعات كما اتضح من خلال حجم الطلب على الاكتتاب. وبلغت قيمة الصكوك المصدرة 750 مليون دولار بأجل مدته 5 سنوات بمعدل ربح 2,950٪ سنويا، وسعر إصدار 99,752 دولارا بما يؤدي إلى عائد سنوي بنسبة 3,02٪.

ويأتي إصدار الصكوك بمنزلة التجربة الثانية لبنك دبي الإسلامي في أسواق راس المال الدولية لعام 2019 والذي تم إدراجه في كل من بورصة يورونكست دبلن وناسداك دبي. كما تم تصنيف البنك بتقدير A3 من قبل وكالة موديز وعند A من قبل وكالة فيتش (مع نظرة مستقبلية مستقرة للوكالتين).

وبهذا الصدد، لفت رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار في بنك وربة ثويني الثويني الى أن الإقبال على الاكتتاب قد سجل نجاحا كبيرا، حيث فاق 2,7 ضعف حجم الإصدار ليصل إلى أكثر من 2 مليار دولار.

وقال: «يسر بنك وربة المشاركة في هذا الإصدار النوعي للصكوك الذي يحسب نجاحه لبنك دبي الإسلامي، وقد تم إصدارها بموجب برنامج الصكوك الذي تم إنشاؤه وقيمته 7,5 مليارات دولار وتعتمد على مبادئ الوكالة الإسلامية».

وأضاف ثويني الثويني ان معدل ربح الصكوك البالغ 2,95٪ الأقل ضمن إصدارات الصكوك من قبل المؤسسات المالية في 2019.

واعتمدت الصفقة خطة تسويقية شاملة هدفت لتقديم البنك للمستثمرين في أسواق الصكوك العالمية المقومة بالدولار الأميركي. ولقد قام وفد من الإدارة التنفيذية للبنك بالاجتماع بمستثمرين في كل من هونغ كونغ ولندن. ونظمت هذه الاجتماعات لإثبات قدرة الإدارة على تنفيذ استراتيجيتها وعرض الأساسيات الائتمانية القوية للبنك، ونتج عن الحملة الترويجية إقبال كبير من المستثمرين من منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا. وتم تخصيص مبلغ الصكوك لمستثمرين دوليين (آسيا 15٪، أوروبا 16٪، الشرق الأوسط 69٪). وبالنظر إلى طبيعة المستثمرين، كان التوزيع على الشكل التالي: 40٪ صناديق استثمار، 48٪ مصارف تجارية وخاصة و12٪ منظمات متخطية للحدود الوطنية.

وتم تفويض كل من بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية)، وبنك دبي الإسلامي، والإمارات دبي الوطني كابيتال، وبنك أبوظبي الأول، وبنك اتش إس بي سي، ومايبانك، ومصرف الشارقة الإسلامي، وبنك ستاندرد تشارترد، وبنك وربة، للعمل بصفة مدراء الإصدار الرئيسيين المشتركين ومدراء سجل الاكتتاب المشتركين لهذا الإصدار. كما شاركت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص كمدير إصدار مشترك، وبنك الكويت الدولي كمدير مشارك. وقام مكتب كليفورد تشانس للمحاماة بتمثيل البنوك من الناحية القانونية فيما مثل مكتب ألن وأوفري للمحاماة بنك دبي الإسلامي.

وأكد الثويني في ختام حديثه على استمرار بنك وربة في تطبيق استراتيجيته الرامية الى تكريس مكانة البنك ليتصدر قطاع الشركات والاستثمار سواء في الكويت أو في الأسواق الإقليمية والعالمية وذلك من خلال دعم قطاع الأعمال والشركات في الأسواق الناشئة عبر تزويدها بحلول تمويلية واستثمارية مميزة تتسم بالمرونة والفعالية القصوى واقتناص الفرص التمويلية.

لاقت إقبالاً كبيراً في جناحها لدعم الكوادر الوطنية

«كي جي إل» شاركت في المعرض الثالث للفرص الوظيفية والدراسية

جمانة الريس

جناح «كي جي ال» في المعرض

لمشاهدة الفيديو

استنادا إلى برنامجها للمسؤولية الاجتماعية ودأبها على تقديم الدعم لمختلف فئات المجتمع الكويتي، لاسيما فئة الشباب والطلاب، شاركت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل «كي جي ال» وللعام الثالث على التوالي في المعرض السنوي للفرص الوظيفية والدراسية، والذي أقيم تحت رعاية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في صالات عرض الهيئة بمنطقة الشويخ.

وعلى مدى 3 أيام المعرض، لاقى جناح «كي جي ال» إقبالا كبيرا من الشباب الكويتي بتواجد فريق محترف من إدارة الموارد البشرية في «كي جي ال» في الجناح الخاص بالشركة، حيث حرص على التواصل مع الزائرين من الطلبة مجيبا عن أسئلتهم حول قطاع اللوجستيات وآلية العمل فيه، كما قدم لهم شروحات وافية عن أنشطة الشركة وعملياتها في مختلف مجالات اللوجستيات، على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.

وتنبثق مبادرة «كي جي ال» في المشاركة السنوية في المعرض من استراتيجيتها الاجتماعية التنموية والرامية الى استقطاب الشباب الكويتي للالتحاق مختلف وحدات الشركة والاطلاع على آلية العمل في قطاع اللوجستيات الذي يشكل عصبا أساسيا في نمو الدورة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، قالت مساعد مدير عام شؤون التوظيف في «كي جي ال» جمانة الريس ان الشركة انبثقت من ربوع المجتمع الكويتي منذ 1956 مما يزيد من مسؤوليتها تجاه دعم الكوادر الوطنية وتأهيلها للعمل في قطاع حيوي مرن تصقل فيه مواهبها ومهاراتها في صناعة اللوجستيات.

وأضافت أن الشركة تسعى لاستقطاب الكوادر الوطنية الشابة حديثي التخرج، الباحثين عن فرص عمل في القطاع الخاص، حيث تركز على استقطاب شباب مستعد لخوض المنافسة والتعلم من التجارب الميدانية، ساعيا في بناء حياته العملية بعيدا عن الروتين اليومي كما هو الحال في قطاعات العمل الأخرى.

وأكدت أن المعرض السنوي فرصة ممتازة لتثقيف الشباب الكويتي حول قطاع اللوجستيات أولا ولتبصيرهم حول عمليات الشركة التي تحرص على خلق مناخ عمل آمن وبيئة جاذبة للطلبة من الشباب الكويتي الواعد كفيلة بأن تعزز وتنمي الوعي الوظيفي لديهم، لاسيما ان المعرض يتيح الفرص لأصحاب الأعمال والشركات لتوظيف الباحثين عن العمل من ذوي الخبرات والخريجين الجدد.

تجدر الإشارة الى أن رابطة الكويت والخليج للنقل «كي جي ال» شركة متخصصة في حلول الإمداد المتكاملة وسلسلة التوريد والنقل اللوجستي بالشرق الأوسط منذ 1956 استطاعت أن تتبوأ سدة الريادة لتؤسس لكيان اقتصادي صلب يتضمن عددا من الخدمات في قطاعات اللوجستيات من أعمال وإدارة الموانئ والشحن والتفريغ على الصعيدين الإقليمي الدولي.

تقرير الشال

معدل الأجر الشهري في القطاعين العام والخاص

1435 ديناراً راتب الكويتي.. و301 دينار للوافد

أشار تقرير «الشال» الاقتصادي إلى أن حجم العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الثاني من 2019 بلغ نحو 2,142 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية (2,121 مليون عامل في نهاية الربع الأول من 2019). وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها ـ القطاع العائلي ـ البالغة نحو 724 ألف عامل، يصبح المجموع نحو 2,866 مليون عامل (2,836 مليون عامل في نهاية الربع الأول من 2019)، وتبلغ نسبة العمالة المنزلية نحو 25,3٪ من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الثاني من 2019 (25,2٪ من إجمالي العمالة في نهاية الربع الأول من 2019)، حسب إحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

وقال التقرير ان معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي بلغ نحو 1822 دينارا (1807 دنانير في نهاية الربع الأول من 2019)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1276 دينارا (1279 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، بفارق بحدود 42,9٪ لصالح أجور الذكور. وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 736 دينارا (726 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 668 دينارا (666 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، بفارق لصالح الذكور بحدود 10,1٪، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1500 دينار (1497 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، ويبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 703 دنانير (697 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، بفارق بين المعدلين بحدود 113,3٪ لصالح الكويتيين.

وأضاف التقرير أن معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص يبلغ نحو 1431 دينارا (1417 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، أي أدنى بنحو 21,5٪ من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي، ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 891 دينارا (866 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، أي أدنى بنحو 30,2٪ من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 272 دينارا (271 دينارا في نهاية الربع الأول من عام 2019)، أي نحو 37٪ من مستوى زملائهم في القطاع الحكومي، ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 387 دينارا (387 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 42٪ ولكنه أدنى من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي بنحو 42,2٪.

وأوضح التقرير انه في حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1735 دينارا (1721 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، وللإناث الكويتيات نحو 1211 دينارا (1209 دنانير في نهاية الربع الأول من 2019)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 43,3٪. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 284 دينارا (283 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 448 دينارا (449 دينارا في نهاية الربع الأول من عام 2019) ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 57,7٪. في حين يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكورا وإناثا في القطاعين نحو 1435 دينارا (1428 دينارا في نهاية الربع الأول من 2019)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 301 دينار (299 دينارا كويتيا في نهاية الربع الأول من 2019)، وكل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي ستترك أثرا كبيرا للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الاعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

وبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقا لنفس المصدر نحو 315 ألف عامل (311 ألف عامل في نهاية الربع الأول من 2019)، ويبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 73,8 ألف عامل (73,6 ألف عامل في نهاية الربع الأول من 2019) أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 81٪ عمالة حكومية و19٪ عمالة قطاع خاص.

ثلث العمالة الوافدة في الكويت.. منزلية

قال تقرير «الشال» الاقتصادي ان نحو ثلث إجمالي العمالة الوافدة في الكويت عمالة منزلية، حيث بلغ عددها كما في نهاية الربع الثاني من 2019 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء نحو 724 ألف عامل (715 ألف عامل في نهاية الربع الأول من 2019)، وموزعة مناصفة تقريبا ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 354 ألف عامل، والإناث البالغ عددهم نحو 370 ألف عاملة.

ووفقا للتقرير تصدر عمالة الذكور القادمون من الهند بنحو 239 ألف عامل (237 ألف عامل في نهاية الربع الأول من 2019)، بينما تتصدر الفلبين عمالة الإناث بنحو 148 ألف عاملة (141 ألف عاملة في نهاية الربع الأول من 2019)، وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بنسبة 47,5٪ من إجمالي العمالة المنزلية، تليها الفلبين بنسبة 21٪ من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ 4 جنسيات هي الهند، الفلبين، بنغلاديش وسريلانكا على نحو 92,4٪ من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات، بينما تحتل الجنسيات الست الأخرى لأعلاها 3,2٪ وأدناها 0,3٪، ولا تدخل العمالة الباكستانية ضمن تلك الفئة في قائمة الدول العشر بسبب القيود المفروضة عليها. بينما ضمن الدول العشر المصدرة للعمالة المنزلية 4 دول أفريقية، تتصدرها أثيوبيا بنصيب 3,2٪ من جملة تلك العمالة، ثم ساحل العاج ومدغشقر والكاميرون بنسبة 0,6٪ و0,4٪ و0,3٪على التوالي.

ورأى التقرير انه لو تم دمج أرقام العمالة المنزلية بفئات العمالة الوافدة الأخرى وفقا لجنسياتها، سيبلغ عدد العمالة الإجمالي من الجنسية الهندية نحو 925 ألف عامل (916 ألف عامل في نهاية الربع الأول من 2019)، أي ما نسبته 32,3٪ من جملة العمالة شاملا العمالة الكويتية، ونحو 37,3٪ من جملة العمالة الوافدة أي تحتل الصدارة في الحالتين. تليها في الترتيب الثاني العمالة المصرية، وبإجمالي عمالة بنحو 511 ألف عامل (500 ألف عامل في نهاية الربع الأول من 2019)، وبنسبة 17,8٪ من إجمالي العمالة ونحو 20,6٪ من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 389 ألف عامل (385 ألف عامل في نهاية الربع الأول من 2019) وبنسبة 13,6٪ من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة إذا كانت أرقامها في الجداول تشمل العسكريين. وتأتي بنغلاديش في المرتبة الرابعة بإجمالي عمالة 270 ألف عامل (270 ألف عامل في نهاية الربع الأول من 2019)، أو ما نسبته 9,4٪ من إجمالي العمالة ونحو 10,9٪ من إجمالي العمالة الوافدة. وتحتل الفلبين المرتبة الخامسة بإجمالي عمالة 227 ألف عامل (220 ألف عامل في نهاية الربع الأول من 2019) وبنسبة 7,9٪ من إجمالي العمالة، وبنحو 9,2٪ من إجمالي العمالة الوافدة.

نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1٪ فقط منها

7 مليارات دينار سيولة البورصة في 11 شهراً

ذكر تقرير «الشال» أن أداء بورصة الكويت في شهر نوفمبر كان أكثر نشاطا مقارنة بأداء أكتوبر، حيث ارتفعت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة وصاحبها أداء موجب للمؤشرات.

وأشار التقرير الى أن مؤشر السوق الأول ارتفع بنحو 5٪ ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 0,2٪، وارتفع أيضا، مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 3,7٪، وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 5٪.

وأوضح التقرير أن سيولة البورصة ارتفعت في نوفمبر مقارنة بسيولة شهر أكتوبر، حيث بلغت نحو 514,8 مليون دينار مرتفعة من مستوى 503,8 ملايين دينار لسيولة أكتوبر، وارتفع معدل قيمة التداول اليومي لشهر نوفمبر إلى نحو 25,7 مليون دينار، أي بارتفاع 17,5٪ عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر أكتوبر حين بلغ 21,9 مليون دينار. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الأحد عشر الأولى من العام الحالي (أي في 227 يوم عمل) نحو 7,084 مليارات دينار، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 31,2 مليون دينار، مرتفعا بنحو 95,8٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من 2018 البالغ نحو 15,9 مليون دينار، ومرتفعا أيضا 85,2٪ إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16,8 مليون دينار.

وأكد التقرير أن توجهات السيولة منذ بداية العام مازالت تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0,2٪ فقط من تلك السيولة، و3 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 4,7٪ من قيمة الشركات المدرجة علي نحو 7,8٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير مازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة وإن خفتت حدة ذلك الانحياز.